ظاهرتي الهجرة واللجوء مراجعة مفاهيمية
Conceptual review of migration and refuge

د.مداني ليلى، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس-الجزائر

ملخص: تعتبر قضية الهجرة واللجوء من أكثر القضايا حساسية لارتباطهما بعوامل متعددة أمنية واجتماعية واقتصادية وبيئية وحتى إنسانية بإعتبار أن دوافع الهجرة واللجوء كظاهرتين ازدادت حدتهما منذ نهاية الحرب الباردة نظرا لتزايد وتعدد العوامل المسببة لهما، إلا أنهما إلى حد ما أصبحا مفهومين غامضين خاصة في ظل مضمون المفهوم التقليدي لكل من الهجرة واللجوء والذي لم يعد يعبر عن حقيقتهم، لذا فان هذه الدراسة تحاول توضيح مختلف أنواع الهجرة واللجوء والأسباب الدافع لهما بدراسة نقدية تحيط بمختلف أنواع الهجرة واللجوء الموجودان واقعيا والغائبان قانونيا، فما هو مضمون الهجرة واللجوء وما هي المفاهيم التي تتقاطع معهما؟

الكلمات المفتاحية: الهجرة، اللجوء، الهجرة القسرية.

Abstract: The issue of migration and refugee is one of the most sensitive issues linked to multiple security, social, economic, environmental and even humanitarian factors. The reasons for immigration and refugee have increased since the end of the Cold War. And their reality, so this study is trying to clarify the various types of migration and refugee and the reasons for them to study critically of the types of migration and asylum that are real and absent legally, what is the content of migration and asylum and what concepts converge With them?

Keyworlds: Migration, refugee , forced migration.

مقدمة:

تثير قضيتي الهجرة واللجوء الكثير من الإشكالات المفاهيمية خاصة أن أسباب الهجرة تزايدت بشكل كبير منذ نهاية الحرب الباردة نتيجة تزايد التفاوتات الاقتصادية والتنموية إلى جانب تزايد الحروب والنزاعات والعنف كعوامل أساسية كانت السبب في تفاقم ظاهرتي الهجرة واللجوء، وسواء تعلق الأمر بالهجرة النظامية أو المهاجرون الطوعيون(الكثير منهم غير مرغوب فيهم) أو غير النظاميون، خاصة إذا تم النظر إلي ظاهرة الهجرة بشكل عام ضمن مفهوم حرية الحركة والتنقل من خلال ما يشهده العالم من عولمة لحق الخروج وتقليص حق الدخول خاصة في العلاقة بين الشمال والجنوب، والذي جعل المهاجرين يخضعون لاعتبارات مرتبطة بأشكال من التمييز في العمل والسكن والحياة اليومية بشكل عام، إلى جانب الحالات الخاصة التي تفرض نوعا من الطرد والإقصاء والهجرة الإجبارية إلى جانب كل ذلك تزايدت ظاهرة اللجوء كهجرة قسرية نتيجة حالات العنف المسلح أو لأسباب مرتبطة بغضب الطبيعية، إلى جانب أشكال التمييز المرتبطة بها في دول الوصول دون أن يشهد اللاجئون أي تحسن في وضعيتهم أو حقوقهم، فما المقصود بالهجرة القسرية واللجوء؟ وفيما تتقاطع مع مختلف المفاهيم الأخرى المشابهة لها نظريا والمختلفة عنها ضمنيا؟.

وضمن هذا الإطار تناقش هذه الورقة البحثية الإطار المفاهيمي لمختلف المفاهيم المرتبطة بمفهومين أساسين هما الهجرة واللجوء من خلال التطرق إلى الفوارق الأساسية بين المفاهيم المختلفة للهجرة الطواعية (خاصة الإنتقائية المرتبطة بالجانبين المادي والتعليمي والتكويني) والهجرة القسرية مع التركيز على هذه الأخيرة ضمن مفهوم اللجوء الذي يخضع لاتفاقية جنيف سنة1951، والنزوح أو مهاجروا الداخل الذين يتمتعون إلى حد ما بنوع من الحماية، وكذا المهاجرون البيئيون الذين لا وضعية قانونية لهم إلى يومنا هذا، إلى جانب أولئك من لا وطن لهم والمحكوم عليهم بالنفي أو حتى التيه في بلادهم دون التمتع بحق الانتماء قانونيا لأسباب عرقية أو دينية أو حتى تاريخية، وكذا الهجرة المختلطة والهجرة الاقتصادية...إلخ والتي تتقاطع بدورها مع مختلف المفاهيم المشار إليها سابقا، ولذا سوف نعمد إلى توضيح المحتوى القانوني والسياسي للمفاهيم السابقة والتي منها من تتقاطع في أسبابها ومنها من تتقاطع في طبيعتها ومنها من تتقاطع في مسارها، إلى جانب المخرجات النهائية التي تتقاطع في الجمع بين مختلف المفاهيم السابقة والتي توضح طبيعة اللامساواة المتزايدة في الحق في الحركة لدرجة أن منها من أدى إلى إنتاج شكل من أشكال العبودية الحديثة خاصة على حافة الحضارات الكبرى ذات الكثافة السكانية كالصين بما في ذلك في عدد من الدول المتقدمة حتى كالولايات المتحدة.

وعليه تتناول هذه الورقة البحثية بشكل عام المحاور التالية:

- تحديد مفهوم الهجرة واللجوء.
- التصنيفات المختلفة لظاهرة الهجرة بشكل عام مع أمثلة توضيحية عن مختلف المفاهيم المرتبطة بتصنيفات الهجرة واللجوء والمفاهيم الأخرى المرتبطة بهما.
- حدود تقاطع مفهومي الهجرة واللجوء والمفاهيم الأخرى المرتبطة بهما.

1.تحديد مفهومي الهجرة واللجوء:

هناك تسميات مختلفة للمهاجرين وإن كانت تعبر عن وصفا لهم أكثر منها تسمية علمية كالحركيين أو المتحركين أو حتى المطرودون أو المتأرجحين أو المتذبذبين، وتعرف منظمة الأمم المتحدة المهاجرين "بأنهم الأشخاص الذين عاشوا خارج بلادهم الأصلية التي ولدوا فيها لمدة 12 شهر أو زيادة عن ذلك"(ستيفن كاستلز ومارك ميللر، 2013، ص42)، كما أن الدراسات الإحصائية للهجرة تعتمد مصطلحات خاصة تعبر بها عن أعداد المهاجرين عادة خلال عام من خلال الإشارة إلى "تدفق المهاجرين والذي تشير به إلى عدد المهاجرين الذين دخلوا إلى

دولة ما والذي يعرف بالتدفق إلى الداخل، أما ألئك الذين يغادرون دولة ما فيشار إليه بتصدير الهجرة أو التدفق إلى الخارج، وبمقارنة الأرقام يتم الحصول على ما يعرف بصافي الهجرة والتي يتم من خلالها فهم اتجاهات ومجرى حركة المهاجرين"(ستيفن كاستلز ومارك ميللر، 2013، ص29) بغض النظر عن طبيعة الهجرة القسرية بشكل عام بغض النظر عن أسبابها وطبيعتها، في ذات الوقت يتم التعبير عن ألئك "المولودون من مهاجرين في دولة المهجر بالرعايا الأجانب باعتبار آبائهم لا يزالون يحتفظون بجنسية بلدهم الأم" (ستيفن كاستلز ومارك ميللر، 2013، ص30) وينطوي هذا التعبير عادة على الجيلين الثاني والثالث للمهاجرين الذين استقروا في ذلك البلد.

أما علماء الاجتماع فيعرفون الهجرة بشكل عام "بالفعل الاجتماعي الذي ينجم عنه تغير اجتماعي يؤثر على المجتمع ككل في كل من الدولة المرسلة أو الدولة المستقبلة للمهاجرين"، (ستيفن كاستلز ومارك ميللر، 2013، ص73)، أما الهجرة القسرية فتعتبر تعبيرا عاما عن أولئك الذين اضطروا إلى ترك مكان إقامتهم وتواجدهم بالتحرك داخليا أو خارج حدود الدولة بحثا عن الأمن، نتيجة وجود خطر يتهدد حياتهم، ويدخل ضمن الهجرة القسرية اللاجئون والنازحون وحتى اللاجئون والبيئيون؟، إلا أن تعريف "اللجوء ولد نتيجة الصراع بين الشرق والغرب فهو يعبر عن ذلك الصراع وناتج من نواتجه، كما أن هناك من يربط ولادته في مرحلة ظهوره الأولى بالمجاعة التي ضربت أوربا سنة 1933، وهكذا فإن التعريف ناتج من تجربة سياقها الجغرافي والسياسي أوربيي، وعلى الرغم من المسحة المسحية إلا أنه أشد تأثرا بالثقافة اليهودية..لذا ظهرت المفارقة في تطبيق المعايير نفسها التي يشترطها التعريف في بيئة مختلفة"(خالد محمد دفع الله، 2016، ص36)، فمثلا ترفض بعض الدول خاصة تلك التي تستوعب الكثير من اللاجئين تسمية من ينطبق عليهم صفات اللجوء باللاجئين وتفضل تسميتهم بالنازحين بدلا من اعتبارهم لاجئين كلبنان، نظرا لوجود عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين طال أمد وجودهم إلى جانب الأعداد الكبيرة من اللاجئين السورين القادمين منذ سنة2011، ولعل أعداد اللاجئين في المعمورة ككل قد تجاوز اليوم العدد الذي تم إحصائه على إثر الحرب العالمية الثانية الذين "وصل عددهم إلى أكثر من 59 مليون شخص والذين اضطروا إلى التحرك بسبب الحرب والاضطهاد والعنف على إثر الحرب العالمية الثانية"(Laidouni N,Alvarez-Dardet C 2016,p947) ويصل عددهم اليوم وذلك حسب "إحصائيات نهاية سنة 2015 إلى حوالي 65.3مليون شخص تحركوا بسبب الاضطهاد والنزاعات والحروب والعنف بشكل عام وبما في ذلك من تحركوا بسبب الانتهاكات لحقوقهم المقدر عددهم بـ5.8 مليون شخص وهو ما يعني أن النسبة الصافية من اللاجئين تصل إلى59,5 مليون شخص"(Global Trends Forced Displacement in 2015,2015,P2)، "فاللاجئ هو افتقار للدولة بمعنى جديد...إنهم المطرودون والخارجون عن القانون من نوع جديد إنهم نواتج العولمة وخلاصتها وتجسيدا لروحها الطلائعية، لقد دفعوا إلى أطراف الجرف الذي قد يكون مؤقتا أو دائما، وحتى وإن كان مؤقتا فإنهم في حالة حراك لن يكتمل لأن هدفهم وصولهم أو عودتهم يظل غير واضح والمكان الذي بوسعهم أن يسموه نهائيا لا يتيسر الوصول إليه، اللاجئون هم التآلف البشري في تخوم الأرض...الغرباء حتى العظم الغرباء المرفوضون والمقابلون في كل مكان بالكراهية والحقد إنهم خارج المكان حيثما ذهبوا" (زيغمونت باومان، 2016، ص62)، وهناك ضمن هؤلاء فعلا من طال أمد تنقلهم مع التلاشي التدريجي لأمل العودة ثانية، ويأتي على رأسهم "اللاجئون الفلسطينيون الذين هجروا منذ أربعينات القرن الماضي، وكذا الأكراد الذين نزحوا من العراق وسوريا وتركيا وإيران إلى جانب الصحراويون الذين ذكرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أنهم يعيشون أحد أكثر أوضاع اللجوء الطويل الأمد في العالم ويناظرون ثاني أقدم حالة

لجوء لدى المنظمة" (ساري حنفي، 2015، ص71) وهذا ما يعرف باللجوء الطويل الأمد أو النزوح طويل الأمد وباختصار "يلخص مفهوم الهجرة مجموعة من العوامل والتفاعلات المعقدة التي تؤدي إلى الهجرة الدولية وتؤثر على مسارها، فالهجرة عملية تؤثر على كل بعد من أبعاد الوجود الاجتماعي وتعمل على تطوير ديناميكيته الخاصة المعقدة"(ستيفن كاستلز ومارك ميللر، 2013، ص75)، حيث تعرف القارة الإفريقية أكبر عدد من المهاجرين تاريخيا لذا تسمى بـ"القارة المتحركة إلا أن النسبة الأكبر من التنقلات تتم داخل القارة ذاتها وليس عبر الصحراء الكبرى والبحر الأبيض المتوسط نحو أوربا، بالرغم من أن نسبة التنقل خارج القارة قد ارتفعت إلا أنها في حقيقة الأمر لا تزال ضئيلة بالمقارنة مع التنقل داخل القارة"(ستيفن كاستلز ومارك ميللر، 2013، ص346)، ولعل إفريقيا هي حالة خاصة باعتبار أنها القارة التي تجتمع بها جميع عوامل الطرد خاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء سواء تعلق الأمر بالحروب والنزاعات الداخلية والحدودية والانقلابات العسكرية وغياب الحرية والديمقراطية إلى جانب الأوضاع الاقتصادية وكذا البيئية كالجفاف وتبعاتها من مجاعة وسوء أوضاع الحياة وصعوبتها على جميع المستويات والأصعدة.

2.التصنيفات المختلفة للهجرة:

هناك العديد من المعايير التي يتم استخدامها للتمييز بين التصنيفات المختلفة للهجرة ولا يوجد اتفاق حول معايير محددة أو تصنيفات محددة للهجرة نظرا لكون ظاهرة الهجرة يمكن دراستها ضمن مختلف التخصصات، ولذا سوف نعمد للتطرق إلى مجموعة من المعايير الأكثر استعمالا في تصنيف الأنواع المختلفة للهجرة حيث منها من يصنفها حسب طبيعتها القانونية أو حتى أسبابها ومنها حسب معيار الوقت ومنها حسب المقر وهو ما يعطينا التسميات المختلفة من لجوء وهجرة نظامية وغير نظامية أو هجرة مؤقتة وأخرى دائمة أو هجرة داخلية (نزوح) وأخرى خارجية...إلخ، ويمكن التطرق إليها من خلال ما يلي:

من حيث طبيعتها: يميز الباحثين بين نوعين رئيسيين من الهجرات حيث يعتبر التصنيف الأكثر استخداما وهما: الهجرة القسرية والهجرة الطوعية وكلاهما قد تكون هجرة دولية خارج حدود الدولة أو هجرة داخلية داخل حدودها.

أ.الهجرة القسرية: (أو المُـهجّرون) هم أولئك الذين تدفعهم مخاطر كبرى وتجبرهم على مغادرة بلدهم حتى وإن كانوا من السكان الأشد فقر الذين ينزعون إلى البقاء في بلادهم" (برتران بادي ودومنيك فيدال، 2016، ص177)، إلا أن الاضطرابات والنزاعات التي تهدد بقائهم تضطرهم إلى التنقل، "إن دراسة الحركة البشرية القسرية هي في قمة التعقيد بحكم ارتباطها بالظواهر السياسية والاقتصاد والمجتمع والبنية السكانية والنفسية إلى جانب كونها تستبطن أبعادا دولية وصحية وقضايا الطوارئ السياسية والإنسانية المعقدة إلى جانب أنها ترسم تطورات علاقات البشر بالأرض من حيث الحركة والسكون" (خالد محمد دفع الله، 2016، ص35)، ولعل أكثر القارات التي تشهد الهجرة القسرية هي القارة الأفريقية "ففي بعض المناطق تعد الهجرة القسرية هي الشكل الرئيسي لحركة السكان وسببها الحروب الطويلة والمتكررة الداخلية والخارجية وينطبق ذلك مثلا منذ نهاية الحقبة الاستعمارية على مناطق القرن الإفريقي وشرق إفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى ووسط إفريقيا(ستيفن كاستلز ومارك ميللر، 2013، ص351-352)، وضمن الهجرة القسرية يمكن التمييز كذلك بين النازحين واللاجئين.

مهاجرو الداخل أو النازحون: هم أولئك الذين تضطرهم مخاطر تهدد حياتهم إلى التنقل داخل البلد الذي يقيمون فيه ويحملون جنسيته وهم يستفيدون من الحماية المؤقتة إلى حد ما في الأماكن البعيدة عن مكان النزاع أو الخطر سواء أمني سياسي أو بيئي في البلد الذي ينتمون إليه، وهؤلاء يندرجون ضمن مضمون مفهوم الهجرة القسرية، ولا بد من الاشارة إلى أن هناك عدد من الدول

التي لديها حركة نزوح داخلي لأسباب أمنية أو حتى بيئية، كـ "أوغندا حيث يقدر عدد النازحين داخليا بـ1,7مليون نازح وهو ما يمثل 6% من تعداد السكان وهم قادمون من شمال أوغندا نتيجة الصراع الذي دار بين جيش الرب للمقاومة والحكومة الأوغندية مما تسبب في نزوح حوالي 90% من السكان"، (جوي ميللر)، إلا انه ليس لديها سياسة واضحة وفعالة لمواجهة النزوح الداخلي، على خلاف بعض الدول الأخرى التي تتبني سياسات محددة لأسباب اقتصادية وبيئية أكثر منها لأسباب أمنية وسياسية كالصين بمنع الهجرة الداخلية أو التحرك من الريف إلى المدينة، ومن المؤسف القول أنه ضمن هذا الصنف من ما يعرف بمهاجري الداخل هناك من لا يندرجون ضمن الهجرة القسرية باعتبار أنهم مهاجرون اقتصاديون تحركوا داخل حدود الدول بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية وليس لأسباب أمنية وسياسية، و"تظهر الصين بتعداد من مهاجري الداخل يصلون إلى حوالي 240 مليون نسمة وهو ما يعادل تقريبا تعداد المهاجرين الدوليين في المعمورة ككل، ونصف هؤلاء مهاجرين سريين خفية داخل بلادهم ذاتها، وهم يحملون تسمية هو كو Hu Kou ريفي وهي وضعية ترتبط بالحقوق الاجتماعية أو حقوق الولادة، لأنه لا يبقى للريفي أي حقوق إذا قرر الهجرة إلى المدينة من دون ترخيص أو بسبب الأعمال الكبرى، والنتيجة هي أن الرفيين يتكدسون في أحشاء الحضارة الصينية محرومين من كل حق بما في ذلك ارتياد أطفالهم المدرسة، وهم يشكلون يد عاملة مكتومة متدنية الأجر (برتران بادي ودومنيك فيدال، 2016، ص181)، والصين لا تعتبر الدولة الوحيدة التي تمنع الهجرة الداخلية فمثلا الاتحاد السوفياتي كان يمنع الهجرة الداخلية، إلا أنها ألغيت منذ سنة 1994، وعادة ما نجد هذا النمط من الهجرة الداخلية في الدول ذات الكثافة السكانية العالية كالهند والبرازيل ونجيريا مثلا.

اللاجئون: هم أولئك الذين تضطرهم أحداث العنف والنزاع أو الحرب على الخروج من بلده إلى بلدان أخرى سواء كانت مجاورة أو بعيدة هربا من العنف حفاظا على حياتهم وهؤلاء تمثل اتفاقية جنيف لسنة 1951 والبروتكول الملحق بها لسنة 1967 الإطار الدولي لحمايتهم، حيث تعرف هذه الأخير اللاجئ "بأنه كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد على أساس عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية أو رأي سياسي" (أيمن زهري، 2016، ص3)، وتتضمن هذه الاتفاقية (جنيف سنة 1950) "عدم إبعاد المهجرين قسرا إلا أنه ليس كل طالبي اللجوء يحصلون على وضعية قانونية كلاجئين، إذ أن الإحصائيات تشير إلى أنه من بين 40 مليون شخص يجدون أنفسهم كلاجئين لا يستفيد إلا 10 ملايين من الوضعية القانونية كلاجئين في حين يبقى البقية بلا حق لا هم لاجئين ولا هم مطرودون أو مبعدون" (برتران بادي ودومنيك فيدال، 2016 ص177)، باعتبار أن اتفاقية جنيف تمنع أي دولة من طرد المهجرين قسر أي بسبب الحروب أو أوضاع العنف المهددة لحياتهم.

المهجرون البيئيون: إن التغيرات البيئية كالتصحر والجفاف والفيضانات وانفجار البراكين والأعاصير وارتفاع منسوب مياه البحر وحتى تراجع المساحات المزروعة والمأهولة بالسكان أو حتى زوال الغابات هي في ذات الوقت "سبب ونتيجة للنزوح واللجوء البيئيين، فالهجرة البيئية بإعتبارها أحد أهم تداعيات التغيرات المناخية، فاللاجئون البيئيون هم أولئك الأفراد الذين يضطرون إلى مغادرة محل إقامتهم الأصلية مؤقتا أو بصفة دائمة نتيجة تدهور بيئي شديد يهدد بقائهم أو كان يؤثر بدرجة خطيرة على نوعية حياتهم" (أحمد علي سالم وآخرون، 2017، ص238)، وبالرغم من أن الهجرة الداخلية أي النزوح أو اللجوء البيئي كظاهرة هي قديمة جدا، إلا أن هذه التسمية المهجرون البيئيون أو اللاجئون البيئيون تعتبر حديثة حيث "ظهرت منذ 15 سنة كهجرة قسرية إلا أنهم إلى يومنا هذا لا يتمتعون بالوضعية القانونية، ويقدر فريق الدراسة

والإستعلام حول المناخ GIEC عددهم بـ40 مليون شخص يعيشون في الجنوب وأغلبهم نازحين أي مهاجرو الداخل"(برتران بادي ودومنيك فيدال، 2016، ص178) ولا توجد إحصائيات حول اللاجئين البيئيين أي الذين تجاوزوا حدود بلدهم أو حتى توجهوا نحو دول الشمال لأسباب بيئية.

ولعل من النتائج الأساسية لتغيرات المناخ أن مسألة اللجوء والنزوح البيئيين أدى إلى تصاعد أعمال العنف خاصة عندما يتعلق بسبب مناخي دائم كالجفاف على خلاف الأسباب العارضة كالكوارث الطبيعية غير المستمرة، وعليه توصل الباحثون إلى وجود علاقة بين موسم الجفاف وازدياد أحداث العنف، وبالتالي أهمية السياق الاجتماعي والسياسي في تصعيد أعمال العنف كمحصلة وإن كان هذا العامل لا يظهر بشكل مباشر فقد أحصى "المجلس الأوربي في هذا الاطار سبعة صراعات ترتبط بمشكلات التغيرات البيئية وهي الصراع على الموارد والصراعات الحدودية والإقليمية والهجرات البيئية ومشكلات إرتفاع مستوى منسوب سطح البحر وتداعياتها الاقتصادية والأمنية، وأزمات إنعدام السيطرة والتطرف، ومشكلات الحصول على الطاقة والوقود وصعوبة التوافق على المعايير" (أحمد علي سالم وآخرون، 2017، ص234)، ويمكن أن تظهر الهجرة البيئية كحلقة مفرغة فسلوك الإنسان والاستغلال غير العقلاني للطبيعة والبيئة وما أفرزه أدى إلى ظاهرة الاحتباس الحراري بل أكثر من ذلك فالاستغلال غير العقلاني للموارد الخام والباطنية في بعض الدول أثر هو الآخر على البيئة وخاصة الجفاف والتصحر في دول العالم الثالث ودول إفريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص، وانكشاف الطبيعة في ذات الوقت يؤدي إلى موجات الهجرة واللجوء ليؤثر الإنسان في البيئة فيتأثر هو الآخر بإختلالاتها، وهناك جهود دولية لتقنين وضعية هؤلاء أو توفير الحماية لهم من خلال اتفاقية دولية متعددة الأطراف، حيث تم في هذا الاطار "اجتماع لفريق عمل يعمل في جنيف منذ سنة2011 من خلال مبادرة نانسن Nansen لإيجاد حل لهذه المشكلة"(برتران بادي ودومنيك فيدال، 2016، ص178)، خاصة أن كل التوقعات والدراسات المستقبلية تشير إلى أن أعداد هؤلاء أي المهاجرون البيئيون سوف يزداد خلال السنوات القادمة.

المهاجرون من لا وطن لهم: يقدر عددهم في العالم بحولي 13 مليون من المهجرين من لا وطن لهم ولا حقوق، وقد جاء سابقا جواز سفر نانسن في الماضي من أجل منفي الامبراطوريات الكبرى وضحايا المجازر غداة الحرب العالمية الأولى (الأرمن والروس)، إلا أن اليوم تعداد عديمي الوطن مرتفع خاصة في بنغلاديش ومينمار، حيث لا تقبل السلطات وجودهم لأسباب سياسية (البنغاليون الذين أيدوا باكستان في حرب استقلال بنغلاديش) أو لأسباب عرقية وسلالية أعراق لا يعترف بها الدستور في بورما، وبما أنه لا دولة لهؤلاء فإنه محكوم عليهم بالنفي أو التيه في بلادهم ذاتها"(برتران بادي ودومنيك فيدال، 2016، ص178)، وهؤلاء لا وضعية قانونية لهم ولا وجود لأي جهود أو مبادرات ذات أهمية تسعى لإيجاد حل لهؤلاء من خلال الاعتراف بهم في بلادهم وتسوية وضعيتهم، أو حتى منحهم وضعية قانونية كلاجئين مثلهم مثل لاجئي الحروب والنزعات باعتبارهم أيضا يتعرضون لشتى أنواع الاضطهاد.

ب. الهجرة الطوعية أو الاختيارية: يعتبر المهاجرون الطوعيين أولئك الذين يتنقلون من الجنوب نحو الشمال بحثا عن حياة أفضل أغلبهم شباب "ويقدر هؤلاء بأكثر من 240 مليون حسب إحصائيات سنة2015 وهو العدد الذي تضاعف عدة مرات منذ سنة 1975"(برتران بادي ودومنيك فيدال، 2016، ص179)، ويعود السبب الأساسي لهذا النوع من الهجرة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في دول الجنوب بشكل خاص وتشمل هذه الهجرة ثلاث أنواع من المهاجرين:

الهجرة الطلابية(هجرة الأدمغة): يعرف هذا النوع من الهجرة بهجرة العقول أو نزيف العقول أو الأدمغة Brain Drain كمصطلح أطلقته الصحافة البريطانية على خسائرها من هجرة الأدمغة

والكفاءات العلمية في نهاية الأربعينات من القرن20، بسبب هجرة المهندسين والأطباء والعلماء من بريطانيا نحو الولايات المتحدة الامريكية بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية"(محمد ربيع، د.س، ص11)، فالكثير من الدول تقلق بشكل كبير من خسارة رأس المال البشري خاصة أن تدفق المهاجرين يأخذ اتجاها واحدا من دول الجنوب نحو دول الشمال، طبعا هناك "جدل كبير حول تداول العقول ودورانها في العالم على اعتبار أنه إن لم يكن هناك إمكانية لاستخدام الأشخاص من ذوي الكفاءات العالية في بلدهم فمغادرتهم لن تخرب اقتصاده، فهجرة الكفاءات لا يكون فقط بحثا عن رواتب أعلى في دول الشمال، ولكن أيضا بسبب ظروف العمل والمعيشة في الجنوب التي تعاني من التخلف والفقر حيث أي تطور له يكاد يكون منعدم"(ستيفن كاستلز ومارك ميللر، 2013، ص168)، لذا فهم يقدمون كفاءتهم لبلد آخر أكثر تقدما يستمر في سلب الموارد البشرية لدول الجنوب، كما أن فرضية حقيقة وجود تداول ودوران للعقول في العالم تبقى محل شك خاصة اليوم في ظل ازدياد الهوة بين الشمال والجنوب، وضمن هذا الإطار ظهر مصطلح "الهجرة المتداولة أو الهجرة الدائرية كإشارة إلى الهجرة المؤقتة والتي تعني انتقال المهاجرين إلى المنطقة التي تستقبلهم لبضعة أشهر أو سنوات ثم يعودون ثانية إلى بلادهم، وعادة ما يتضمن هذا النوع من الهجرة ما يعرف بـ"برامج هجرة العمالة المؤقتة أو الموسمية أو العمالة الزائرة وهي مصممة لمعالجة الاحتياجات الاقتصادية لكل من دولة المنشأ والدول المقصودة بالهجرة(ستيفن كاستلز ومارك ميللر، 2013، ص171-172)، أو حتى الهجرة لأغراض التموين أم اكتساب الخبرة، باعتبار أن هذا النوع من الهجرة عادة ما يعود بالفائدة على كل الأطراف الدول المرسلة والمستقبلة وحتى المهاجر ذاته.

هجرة العمال ذوي الكفاءة: ويمكن أن نميز في هذين النوعين بين المهاجرين بطريقة نظامية أي من خلال الحصول على تأشيرة ويقومون بتمديد إقامتهم بطريقة غير نظامية ليتحولوا إلى مهاجرين غير شرعيين بسبب عدم حصوله على تمديد للإقامة في بلد المهجر بطريقة قانونية، أو حتى الهجرة غير الشرعية: الهاراغا harragas: وهذه التسمية تعبر عن الهجرة غير الشرعية من دول شمال إفريقيا (المغرب والجزائر وليبيا وتونس) خاصة أو من ألئك الذين لا يحملون وثائق أو غير القانونين، وعادة ما يجتازون الحدود نحو أوربا عبر زوارق الموت حيث "تقدر حصيلة القتلى في البحر الأبيض المتوسط من هؤلاء حوالي "3000 مهاجر على اللأقل ماتوا في البحر خلال سنة2014"(برتران بادي ودومنيك فيدال، 2016، ص179)، وعادة هذا النوع من المهاجرين أقل حظا في الحصول على أدني الحقوق في البلد الذي هاجروا إليه وهي الفئة التي يسهل استغلالها كيد عاملة.

إن التميز بين هذه الأنواع الثلاث من الهجرة الطواعية لا يعني بالضرورة أن الهجرة الطلابية وهجرة العمال وذوي الكفاءة تتم بصفة نظامية وقانونية إذ قد نجد ضمن الهاراغا أي المهاجرين غير الشرعيين طلبة وذوي الكفاءة والمؤهلات المهنية وحتى بطالون وعديمي المستوى التعليمي والمهني.

الهجرة الاقتصادية: تحتل الهجرة بسبب العوامل الاقتصادية في إفريقيا أهمية كبيرة ففي "سنة 2006 كانت هناك 39 دولة إفريقية ضمن 50 دولة من أقل الدول نموا في العالم مع وجود 70% من مواطني بعض الدول الإفريقية يعيشون على أقل من دولار لليوم، ولهذا أصبحت الهجرة سبيلا للهرب من الفقر المدقع وفي سنة 2005 تم إحصاء 17 مليون مهاجر دولي من إفريقيا منهم 3ملايين لاجئين" ويدخل ضمن هذا النوع من الهجرة غير المقننة إمكانية طلب اللجوء من طرف المهاجرين أو اللاجئين لأسباب إقتصادية إلا أنه لا بد من الاشارة إلى أنه إلى يومنا هذا لا يزال هناك نوع خاص من الهجرة الإقتصادية تعرفه "منطقة الساحل الإفريقي(مالي والنيجر وبوركينافاسو وتشاد) من خلال الهجرة التقليدية المعتمدة على دورات هطول الأمطار

والجفاف"(ستيفن كاستلز ومارك ميللر، 2013، ص347-256) والتي تدخل ضمن ما يعرف بالهجرة البيئية وإن كان إلى يومنا هذا لم يتم إدراج المهاجرون لأسباب بيئية ضمن اتفاقية جنيف لسنة1951 باعتبارهم لاجئين لهم حقوق تضمنها هذه الاتفاقية مثلهم مثل للاجئي الحروب والنزاعات.

3.حدود تقاطع مفهومي الهجرة واللجوء والمفاهيم المرتبطة بهما:

تلتقي الهجرة القسرية بالهجرة الاختيارية ضمن ما يعرف "بعوامل الطرد" التي عادة ما ترتبط بالأوضاع في البلد الأصلي سواء كانت أوضاع تشكل خطرا على حياة الفرد أو المواطن في بلده من خلال الحروب والنزاعات والعنف أو حتى لأسباب بيئية قاهرة، وبالتالي تعتبر هجرة قسرية أي عوامل طرد مهددة لحياة الفرد، بالإضافة إلى عوامل أخرى ترتبط بالعوامل الإقتصادية والاجتماعية وحتى الجغرافية والديموغرافية أو ما يمكن أجمالها في الإختلالات التنموية المزمنة، وبالتالي هجرة اختياريه وهو ما يعني أن عوامل الطرد مرتبط بظروف معيشية قاسية بغض النظر عن تأثيرها إذا كان يصل إلى تهديد حياة الفرد أو لمجرد ارتباطه ببحث الفرد عن فرص أفضل في مكان أفضل، في حين تتمثل "عوامل الجذب"(Austria Wolfang Lutz, 1996, p342) والتي تكون عادة في البلد المستقبل أو المهاجر إليه أوضاع أفضل سواء اقتصادية أو اجتماعيا أو حتى تعليمية أو حتى ظروف عمل أفضل مما تدفع خاصة فئة الشباب إلى الهجرة، ويمكن أن تتقاطع الهجرة واللجوء ضمن المصطلحات التالية:

الهجرة المختلطة: هي التي تجمع بين مختلف أنواع المهاجرين السابقين وحتى من دول مختلفة "فالعديد من حركات الهجرة تشمل نوعين من المهاجرون لدوافع اقتصادية واللاجئون السياسيون مما جعل المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة تتحدث عن تدفقات الهجرات المتنوعة والمختلطة ككل، وهو ما جعل الهجرة ظاهرة معقدة جدا في أسبابها وطرقها وحتى في كيفية التعامل معها أو معالجتها، فالهجرة المختلطة تشمل المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والعمال المهاجرين والقصر بذويهم وبدونهم والمهاجرون البيئيون وضحايا الاتجار بالبشر، وغيرهم من المهاجرين أيا كانت أسباب تحركهم وهجرتهم سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو ثقافية، كما تطلق تسمسية "**الشتات** على تجمعات من المهاجرين المستقرين في المهجر ويرى الباحثون أن وجود الشتات يشجع على الهجرة، وأنه لم يكن هناك وجود لشتات إلا بعد سنة 1960 باعتبار أن قبل تلك السنة كان الشتات ضئيل العدد، ولعل أهمية الشتات تكمن في تقليل تكاليف الهجرة خاصة عندما كانت الحدود مفتوحة أمام المهاجرين خلال تلك السنوات، إلا أن علماء الاجتماع يؤكدون أنه "كلما زاد عدد الشتات غير المندمجين تقلصت الثقة بهم، كما أنه كلما زاد حجمهم تباطئ معدل الاندماج "(بول كولبير، 2016، ص48-110) وهو ما أصبح عاملا من عوامل تعزيز الكراهية للأجانب ورفضهم من السكان الأصليين في بلد المهجر.

في الأخير فإن الهجرة الدولية بشكل عام بغض النظر إن كانت قسرية أو طواعية بطرق قانونية أو غير قانونية فإنها بالضرورة تعكس اللامساواة في الحق في الحركة والتنقل بغض النظر عن طبيعتها فإلقاء نظرة بسيطة على مسألة حرية التنقل من خلال النقاط التالية يوضح لنا هذه النتيجة:

مسألة حرية التنقل بدون تأشيرة: إن حرية التنقل بدون تأشيرة تلخص لنا هذه النتيجة فمثلا "يحق للشخص إذا كان ذو جنسية دنمركية التنقل في 164 دولة في حين إن كان روسيا فله حرية التنقل في 94 بلدا في حين تتقلص فرص حرية التنقل في دول العالم الثالث بشكل عام وفي الدول التي تمثل مصدرا للهجرة كدول إفريقيا خاصة الواقعة جنوب الصحراء، وكذا بنغلاديش"(برتران بادي ودومنيك فيدال، 2016، ص175-176) مثلا، وبصفة عامة فإن المهاجرين من دول الشمال يتمتعون بحرية كبيرة للتنقل نحو أي دولة من العالم وبالكثير من

التسهيلات كاليابان واستراليا وأمريكا...إلخ، وهذا التفاوت في حرية التنقل يعكس التفاوت واللامساواة في طبيعة الهجرة الدولية، في ذات الوقت هناك بعض الدول التي تسهل منح الجنسية للمهاجرين وهي الدول التي تتميز بقدرتها على استيعاب التنوع والاختلاف في حين أن هناك دول أخرى تصعب حصول المهاجرين على الجنسية وهي عادة الدول التي تتخوف من تأثير التنوع على هويتها وأوضاعها الداخلية خاصة الدول غير القادرة على التعامل مع الاختلاف والتنوع الثقافي.

الوضعية الاجتماعية للمتنقل: إن الوضعية الاجتماعية للمتنقل تلخص لنا هي الأخرى نفس النتيجة على اعتبار أن "الأغنياء حتى في الدول الفقيرة يجدون صعوبات أقل في الخروج وحتى الإقامة خارج بلادهم لمدة تزيد عن ثلاث أشهر خاصة إذا كانوا يحملون معهم رأسمال لشراء شقة للسكن أو حتى لإقامة مشروع ما...بحيث يستفيدون من الحصول على رخص اقامة نظامية في العديد من البلدان المضيفة"(برتران بادي ودومنيك فيدال، 2016، ص176)، أليس من حق الفقراء أيضا التنقل بكل حرية عبر الحدود؟ باعتبار أن تلك الدول تشجع ذاك النوع من الهجرة المرتبط بجلب الأموال، فمثلا تفرض "اليابان قيود صارمة على المهاجرين في حين هناك بعض المدن الذي وصل عدد المهاجرين إليها أكثر من 95% في دبي مثلا(بول كولبير، 2016، ص18).

أصحاب للمؤهلات العليا: وذات الشيء ينطبق على أصحاب المؤهلات العلمية والمعرفية من دول الجنوب، بحيث يعتبرون محل ترحيب من دول الشمال بل أكثر من ذلك بعض الدول تتبع سياسة انتقائية لاجتذابهم كما أنهم يتمتعون بتسهيلات للحصول على التأشيرة وتنقلهم وهو ما يعرف لدى دول الجنوب بهجرة الأدمغة "كأستراليا وكندا اللذان تطلبان مستويات تعليمية عالية في اختيارها لنوعية المهاجرين"(بول كولبير، 2016، ص19).

إن الإشكال الذي يطرح حول الهجرة الطوعية أو الاختيارية سواء كانت نظامية أي شرعية أو هجرة غير نظامية غير شرعية هي أن الهجرة تتم دائما من الجنوب نحو الشمال، كما أن نسبة كبيرة من المهاجرين هم من يملكون إمكانيات للهجرة أو كفاءات علمية أو يد عاملة مؤهلة وهو ما يجعل السؤال المركزي الذي لا بد من طرحه هو "ما هي تأثيرات الهجرة على أولئك الذين يبقون في بلدانهم من الضعفاء متروكين في وطنهم ولمصيرهم، أليس بالإمكان اعتبار الهجرة نفسها هجمة استعمارية مضادة"(بول كولبير، 2016، ص18-19)، أم هي تحرك إيجابي قد يعود على طرفي المعادلة دول مصدرة ومستقبلة بالفائدة الاقتصادية والاجتماعية المتكافئة من خلال ما يعرف بتداول العقول بدلا من هجرهم لبلدانهم بصفة نهائية.

كما أن "التقسيم القديم للدول على أنها إما مصدرة أو مستقبلة للمهاجرين أثبت تآكله وعدم جدواه فمعظم الدول على حد سواء يمرون بكلا التجربتين تصدير واستقبال للمهاجرين، في نفس الوقت أخذت دول أخرى دورا مهما كمناطق عبور للمهاجرين فالهجرة العالمية هي جزء من الثورة العابرة المتخطية للحدود الوطنية" (ستيفن كاستلز ومارك ميللر، 2013، ص48)، إلا أن عادة الدول المتقدمة ظلت في الكثير من الأوقات دول مستقبلة خاصة الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا مثلا، كما أن أغلب دول إفريقيا جنوب الصحراء باستثناء جنوب إفريقيا شكلت دائما دول مصدرة للهجرة، كما تعتبر الكثير من الدول كدول مصدرة ومناطق عبور في ذات الوقت كدول شمال إفريقيا وبعض الدول الأوروبية كاليونان وإسبانيا والكثير من دول أوربا الشرقية والوسطى إلا أن أهم ما في كل هذا أن "الهجرة الإقليمية أكبر سبع مرات من الهجرة إلى باقي أنحاء العالم بالرغم من الضجة الإعلامية المثارة حول زيادة الهجرة الإفريقية نحو أوربا(ستيفن كاستلز ومارك ميللر، 2013، ص306)، ولعل أهم ما في الأمر أنه ولوقت قريب لم

تكن الحكومات "تنظر إلى الهجرة الدولية كقضية سياسية أساسية بحيث كان يتم تقسيم المهاجرين إلى فئات يتم التعامل معهم ضمن أقسام إدارية متنوعة، وفي سنة1986 عقدت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD) أول مؤتمر دولي حول الهجرة الدولية وعن ضرورة وجود اتفاق بين حكومات الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة لتحديد حقوق المهاجرين، إلا أن هذا الطرح رفض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشمال المتقدم، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنت اتفاقية في سنة1990 بشأن حقوق العمال المهاجرين، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ إلى غاية2003 ومعظم الموقعين عليها دول مصدرة للهجرة، وبالرغم من وجود منظمات دولية كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة ومكتب العمل الدولي من أجل العمال المهاجرين، ولكن إلى يومنا هذا لا توجد مؤسسة تتحمل المسؤولية الشاملة من أجل تعاون عالمي لرصد حقوق المهاجرين"(ستيفن كاستلز ومارك ميللر، 2013، ص57) بغض النظر عن طبيعة الهجرة أو نوع المهاجر سواء كانت طوعية أو قسرية يحتل المهاجر في أغلب الأحيان درجة ثانية أو حتى درجة دنيا على جميع المستويات في دولة المهجر.

وهذا ما يعني أن الهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة تخضع لاعتبارات اللامساواة التي تكرست بل وتزداد ترسخا في العلاقة بين الشمال والجنوب، خاصة في ظل تزايد موجات الهجرة نحو الشمال لأسباب اقتصادية واجتماعية أكثر منها لأسباب أمنية خاصة بالطرق غير الشرعية، باعتبار أن الهجرة لأسباب مرتبطة بالحروب والنزاعات السياسية مكفولة من الناحية القانونية وفقا لاتفاقية جنيف لسنة 1951 والبروتكول الملحق بها لسنة 1967، كما أن حركة الهجرة بشكل عام تتم من المستعمرات السابقة إلى الدول التي استعمرتها بصفة مكثفة، إلا أن الطرح المناقض لهذا الطرح هو عولمة الدخول والخروج عن طريق الهجرة الآمنة والقانونية (أو سياسة الباب المفتوح أمام المهاجرين، وذلك بأن تصبح "الهجرة من دولة لأخرى منتشرة بما يكفي لتلاشي الهوية والانتماء فتكون هناك حقا مجتمعات وعائلات عابرة للقوميات(بول كولبير، 2016، ص12) باعتبار أن أي إنسان يمكن أن يكون مواطنا عالميا، قد يبدوا هذا الطرح مثاليا وغير قابل للتحقيق خلال المستقبل المنظور.

خاتمة:

تعبر ظاهرتي الهجرة واللجوء عن حركة اجتماعية بدوافع أمنية وسياسية وحتى اقتصادية لتصبح رهينة العوامل الإنسانية في الدول المستقبلة خاصة بالنظر إلى ظاهرة اللجوء باعتبارها هجرة قسرية مؤقتة في الأصل، إلا أنها قد تصبح دائمة خاصة في ظل الحروب والصراعات الطويلة، مثل اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة 1948 والذين لا يزالون إلى يومنا هذا مبعثرين في مخيمات اللجوء في دول الجوار أو بعيدين عن وطنهم بسبب استمرار الصراع، وبالرغم من أن عدد اللاجئين والمهاجرين لأسباب قسرية هي في الأصل مرتبطة بتهديد الإنسان لأخيه الإنسان، إلا أن الطبيعة أيضا أصبح لها دور في ظهور الهجرة القسرية وتحديدا اللجوء البيئي وإن كان إلى يومنا هذا لم يتم تقنين وضعية هؤلاء كمهاجرين قسرين أو لاجئين يتمتعون بحقوق اللاجئين لأسباب سياسية أو أمنية، ومن المتوقع أن يزداد عدد هؤلاء بشكل كبير خاصة في ظل تقلبات الطبيعة المفاجئة من جهة، وكذا نتيجة الظواهر غير الطبيعية التي تسبب فيها الإنسان كالاحتباس الحراري مما انعكس على جودة حياته الإيكولوجية على هذه الأرض وإن كانت الدول الصناعية الكبرى تتحمل المسؤولية الكبرى في ذلك، ولعل أكثر الهجرات تطرفا إن صح التعبير تلك الهجرة التي تتم بطرق غير شرعية، وكذا هجرة الأدمغة خاصة أن هذين النوعين من الهجرة لها تبعات مؤلمة إحداها ترتبط بالهجرة غير الشرعية والتي تتسبب في كثير من الأحيان في فقدان المهاجرين لحياتهم في عرض البحر خاصة البحر الأبيض المتوسط، أما الثانية وهي هجرة الأدمغة والتي تتسبب في فقدان الدولة لرأسمالها البشري والذين يتركون بقية الشعب يتخبط في

أوضاع دنيا وهو ما يحول دون نهوض الأمم وتقدمها، ويبقى في نهاية هذه الدراسة أن نشير إلى أنه بالرغم من تقنين الهجرة القسرية من خلال تقنين ظاهرة اللجوء إلا أن عدد قليل من اللاجئين يستفيدون من وثائق اللجوء في الدول المستقبلة ويبقى أغلب اللاجئين دون أي وضعية قانونية كمشردين على هذه الأرض.

قائمة المراجع:

1. أحمد علي سالم وآخرون(2017)، الانسان البيئة: مقاربات فكرية واجتماعية واقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
2. أيمن زهري(2016)، "الهجرة الدولية والتحركات السكانية في المنطقة العربية: دور البرلمانيين والمجالس التشريعية"، ورقة سياسات، ع2.
3. برتران بادي ودومنيك فيدال(2015)، أوضاع العالم 2016: عالم اللامساواة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت.
4. بول كولبير(2016)، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا، تر: مصطفى ناصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
5. جوي ميللر، سياسة أوغندة اتجاه النازحين داخليا، نشرة الهجرة القسرية، رقم 78، على الرابط: www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR78/FMR78Brookings.pdf
6. خالد محمد دفع الله(2016)، "استجابة البحوث للسياسات: حالة بحوث الهجرة القسرية في السودان"، سياسات عربية، ع19، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
7. زيغمونت باومان(2016)، الأخلاق في عصر الحداثة السائلة، تر: سعد البازعي وبثينة الابراهيم، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي.
8. ساري حنفي(2015)، "الهجرة القسرية في الوطن العربي اشكاليات قديمة جديدة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
9. ستيفن كاستلز ومارك ميللر(2013)، عصر الهجرة، تر: منى الدروبى، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
10. محمد ربيع، د.س، هجرة الكفاءات العلمية، على الرابط: https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/56389
11. Austria Wolfang Lutz(1996), The future population of the world, ed, the international institute for applied systems analysis,
12. Laidouni N,Alvarez-Dardet C(2016),"Public health lesson for refugee reception the example of Sidi Bulgayz", J Epidemiol Community Health, Vol 70, No10.
13. Global Trends Forced Displacement in 2015,UNHCR Global Trends, P2.in: www.unhcr.org/statistics.